سلسلة حوارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحد من فجوة المهارات في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واكسفورد إيكونوميكس أفريكا

الإثنين، 6 مارس، من الساعة 10:00 صباحاً إلى الساعة 11:30 صباحاً +1 بتوقيت جرينتش

مذكرة العرض التقديمي

النص

تسجل أفريقيا حالياً أعلى معدل نمو سكاني سنوي (2.5 في المائة) في العالم. ومن المتوقع أن يزيد إجمالي تعدادها السكاني إلى 2.9 مليار نسمة بحلول عام 2050، في حين أنه من المتوقع أن يتضاعف تقريباً عدد سكانها ممن هم في سن العمل (وتتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً) من 783 مليون نسمة في عام 2021 إلى 1.56 مليار نسمة في عام 2050 (هافر، 2022). ولهذا، تتوافر لقارة أفريقيا الفرصة، حيث ستريد نسبة سكانها ممن هم في سن العمل مقابل إجمالي تعدادها من 56.2% في عام 2021 إلى 62.6% بحلول عام 2050، وبذلك يمكن تحقيق عائد ديموغرافي. وعلى الرغم من ذلك فإن اغتنام هذه الفرصة من شأنه أن يتطلب وجود سكان حاصلين على تعليم أفضل ويمتعون بصحة أفضل ومستعدين لعالم الأعمال في المستقبل. وطبقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن العمالة ذات المهارة العالية تمثل، في المتوسط، 6% من إجمالي العمالة في أفريقيا (مع استبعاد شمال أفريقيا) مقابل 24% في باقي العالم.

وتستمر أفريقيا - التي تواجه تحديات عديدة - في مواجهة مشهد عالمي غير مؤكد وانخفاض الإيراد المحلي وزيادة عبء الدين العام والتقييد المتزايد لحيز السياسات العامة. وهذا الأمر يقلل من قدرة الحكومات على إطلاق السياسات للإسراع بتحقيق التنمية المستدامة. كما أنه يحد من قدرة البلدان على التكيف مع أحدث مظاهر التقدم التكنولوجي في مشهد عالمي معقد ومتشابك ورقمي بشكل متزايد، مما يعرضها على هذا النحو لمخاطر التخلف عن الركب في الوقت الذي تترسخ فيه الثورة الصناعية الرابعة في أرجاء العالم قاطبةً.

وبالرجوع لأسواق العمل الناشئة في أفريقيا، هناك عدداً من الاتجاهات الضخمة والتغيرات المناخية، بما في ذلك التقدم التكنولوجي والرقمنة والتغيرات الديموغرافية، يؤثر على طبيعة العمل والطلب على المهارات في القارة. وتعد المهارات التالية أساسية بالنسبة للسكان الأفارقة بقصد أن ينافسوا في البيئة الإقليمية والعالمية المتغيرة: (1) المهارات المعرفية، (2) المهارات الاجتماعية العاطفية، (3) المهارات الفنية، (4) المهارات الرقمية. ومع التقدم التكنولوجي السريع، تبرز أهمية المهارات الرقمية تحديداً. وطبقاً للدراسة الأخيرة التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية، فإن نصف الوظائف في أفريقيا تقريباً تتطلب بالفعل بعض المهارات الرقمية. وفي الوقت نفسه، فإن التقدم التكنولوجي واتباع التقنيات الرقمية يمكن أيضاً أن يساعد في بناء المهارات فيما بين العاملين، بما في ذلك أولئك الحاصلين على مستوى منخفض من التعليم ومن ثم فإنه من الممكن أن يزيد الإنتاجية في جميع القطاعات والوظائف. وفي سبيل تحقيق هذه الإمكانية يجب وضع سياسات تدعم منافسة الشركات وحصولها على رأس المال إلى جانب حصول العاملين على التعليم الأساسي والمهارات الأساسية.

ولقد عجلت أزمة الكوفيد 19 من ظهور اتجاهات رئيسية تؤثر على أفريقيا مثل الرقمنة والتعاون الإقليمي. ويُقصد بالتحولات الهيكلية التي سرع بحدوثها وباء الكوفيد 19 أن بعض من أوجه نقص المهارات وعدم التطابق الموجودة في السابق قد أُبرزت، وهذا ينطبق خصيصاً على فجوات المهارات الرقمية. وعلى هذا يجب أن تركز السياسيات على إيجاد أساليب لمعالجة أوجه نقض المهارات الرقمية بشكل يعزز الإنتاجية وفرص العمل. وكذلك، فإن استمرار هجرة الأفراد الماهرين وتداعيات حرية تنقل الأشخاص بشكل أكبر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يجب دمجهما في استراتيجيات تعالج فجوات المهارات وعدم تطابقها في بلدان المنشأ، لاسيما في القطاعات المهمة مثل قطاع الصحة العامة.

وفي هذا السياق، يعقد مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا واكسفورد إيكونوميكس أفريكا ندوة عبر الإنترنت بشأن "الحد من فجوات المهارات في أفريقيا" استعداداً للدورة الخامسة والخمسين من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (COM2023) المنعقد في أديس أبابا (إثيوبيا) في الفترة من 15 إلى 21 مارس 2023 تحت شعار "تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه عدم المساواة والضعف".

وبالتركيز على تجارب كوت ديفوار ومصر وكينيا والمغرب وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا، فإن التقرير القادم بخصوص "إيجاد رأس المال البشري والعمالة المنتجة - معالجة فجوة المهارات في أفريقيا" المُقدم على نحو مشترك يوضح أن الطلب على مهارات معينة يشكل منتجاً لحجم القطاعات التي تتطلب تلك المهارات وعاملاً في تحديد حجم هذه القطاعات. ولهذا، فإنه يوصى بأن تتبع الحكومات مناهج ذات شقين وذلك بإنشاء مرافق التعليم والتدريب في موضعها الصحيح للتأكد من انتشار المهارات الرقمية والمهنية بين القوى العاملة إلى جانب التأكد من أن البنية الأساسية (المادية والغير مادية) تأخذ بعين الاعتبار تطوير قطاعات استراتيجية تحد من الفقر وتضيف قيمة أكبر وغنية بالوظائف.

أهداف الندوة

تمثل ندوة الإنترنت هذه فرصة لتقديم الاستنتاجات والتوصيات الأساسية للتقرير القادم بشأن "إيجاد رأس المال والعمالة المنتجة: معالجة فجوة المهارات في أفريقيا" ومناقشة كيف يمكن أن تستخدم البلدان الأفريقية العلاقة التكافلية فيما توفير المهارات وأعمال التطوير ذات الصلة بالقطاعات وذلك بهدف إيجاد سلسلة من ردود الأفعال الحميدة للإسراع بتنمية تلك البلدان وتحولها الاقتصادي.

وسيسعى المشاركون للإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تستطيع الحكومات تحديد المهارات اللازمة للإسراع بتحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية؟
- ما هي شروط الإسراع بتحقيق تنمية القطاعات الاستراتيجية عبر سياسات الموارد البشرية؟ وما هي خصائص إطار السياسات اللازمة لجعل هذا الأمر ممكناً؟
- كيف يمكن أن تؤثر "هجرة ذوي الكفاءات" على سياسات الحكومات وكيف يمكن التحايل على أثارها؟
- طوال الخمسة وعشرين سنة المنصرمة أفضت الأخطار المرتبطة بالجفاف إلى وقوع خسائر اقتصادية بما يزيد على 70 مليار دولار وأسهمت في حدوث انخفاض بواقع 34% في زيادة الإنتاجية الزراعية في أفريقيا منذ عام 1961. فكيف يمكن للحكومات تكييف سياساتها للتخفيف من تأثير التغير المناخي على اقتصاداتها وقواها العاملة بينما تسخر الفرص التي تطرحها على طاولة النقاش؟

شكل الفعالية: https://zoom.us/webinar/register/WN_UJnqjnmcSSSXhlKGo-a59w

التاريخ والتوقيت: الإثنين، 6 مارس في تمام الساعة 10:00 بتوقيت وسط أوروبا/ +1 توقيت جرينتش

اللغات: تُترجم المناقشات ترجمة فورية للغات الإنجليزية والفرنسية والعربية.

جهات الاتصال:

- اليكسيا كلير مديرة التسويق في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى اكسفورد إيكونوميكس أفريكا: aclaire@oxfordeconomics.com
- هدى الفيلالي الأنصاري، مسؤول الاتصالات، مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا: filali-ansary@un.org